الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

المدة النيابية الأولى: 2027/2022

الدورة العادية الثالثة: 2024-2025

محضر اجتماع
لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري
عـــــــدد 08

- **تاريخ الاجتماع:** 30 جوان 2025

- **جدول الأعمال:**

الاستماع إلى ممثلين عن رئاسة الحكومةحول مقترح القانون الأساسي عدد 48 لسنة 2024 المتعلق بتنظيم التصرف في الأراضي الفلاحية الدولية..

- **الحضور:**

الحاضرون (07)/ **المعتذرون** (03)/ **الغائبون** (0)/ **الحاضرون من غير أعضاء اللجنة** (04)

افتتاح الجلسة: 15.10

رفع الجلسة: 17.30

I- مداولات اللجنة:

عقدت لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري جلسة يوم الإثنين 30 جوان 2025، استمعت خلالها إلى ممثلين عن رئاسة الحكومة حول مقترح القانون عدد 48 لسنة 2024 المتعلق بالتصرف في الأراضي الدولية.

وفي مستهل الجلسة، ذكّر النواب بأهمية هذا المقترح الذي يهدف إلى إحكام التصرف في الأراضي الدولية وحمايتها من سوء التصرف وغياب الحوكمة جراء تراجع دور ديوان الأراضي الدولية الذي لم يعد قادرا على مواصلة الإشراف على هذه الأراضي.

وفي تدخلهم، بيّن ممثلو رئاسة الحكومة أنّه ليست لديهم أيّ مؤاخذات أو تحفظات بخصوص مقترح القانون المعروض من حيث المبدأ. وتقدّموا بملاحظات شكلية وفنية حيث بيّنوا أنّ كل مبادرة تشريعية تتطلب إعداد دراسات للجدوى وللمؤثّرات الاقتصادية والاجتماعية، وتتأكد أهمية هذه الدراسات بالنسبة لمقترح القانون المعروض في ظل تبنيه لعملية تصفية لديوان الأراضي الدولية وإحداث خمس منشآت عمومية جديدة حسب الأقاليم.

كما أوضحوا أنّ قرار تصفية أيّ منشأة عمومية يتمّ بالاستناد إلى دراسة تقنية علمية تثبت عدم التوصل إلى إيجاد الحلول الكفيلة بتجاوز الاشكاليات التي تعيق تواصل نشاط المؤسسة هذا بالإضافة إلى الصعوبات التي تكتسيها عملية التصفية من حيث طول المدة التي تتطلبها الإجراءات.

وأشاروا إلى أنّ هذا المقترح يمكن أن يتعارض في بعض أحكامه مع التوجه العام الداعي إلى إعادة هيكلة ديوان الأراضي الدولية تماشيا مع مخرجات المجلس الوزاري المضيق المنعقد في شهر أكتوبر 2024 حول وضعية الأراضي الدولية الفلاحية. وأفادوا في هذا السياق بأنّ وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري قدّمت خلال شهر أفريل 2025 تصوّرا متكاملا إلى رئاسة الحكومة لإعادة تأهيل ديوان الأراضي الدولية سواء من الجانب التشريعي أي مراجعة المنظومة القانونية للتصرف في العقارات الدولية الفلاحية وتحيين النصوص ذات العلاقة، أو الجانب التنظيمي أي إعادة هيكلة هذه المؤسسة. مع الإشارة إلى إمكانية أن

تشمل إعادة الهيكلة إحداث إدارات جهوية لديوان الأراضي الدولية حسب الأقاليم لها سلطة القرار لتكريس مبدأ اللامركزية وضمان نجاعة التدخل تماشيا ما ينص عليه مقترح هذا القانون.

وخلال النقاش، أشار النواب إلى الوضع المتردي الذي تشهده هذه الأراضي الدولية الفلاحية خاصة مع اقتراب فصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة على غرار كثرة الحرائق وتكرر عمليات الاستيلاء على هذا الملك العمومي. وفي ظل تأخر عملية الإصلاح والبطء في تنفيذ مخرجات المجلس الوزاري المنعقد في شهر أكتوبر 2024 والمتمثلة خاصة في وضع مخطط أعمال عاجل لإنقاذ هذه المؤسسة العمومية، شدّد النواب على ضرورة التدخل والقيام بدورهم كوظيفة تشريعية لإيجاد الحلول الكفيلة بتجاوز الإشكاليات التي تعرقل حسن استغلال هذه الأراضي من خلال العمل على تطوير الإطار التشريعي المنظم لها.

وأوضح بعض النواب أنّه خلال سنة 2004 تم وضع برنامج لإصلاح ديوان الأراضي الدولية وتمكينه من تجاوز الاشكاليات المالية التي تعرقل نشاطه غير أنّ هذه الاصلاحات لم تحقق الأهداف المرجوة، ورأى البعض الآخر من النواب أنّه من الأفضل البناء على ما هو موجود واعتماد رؤية جديدة للإصلاح بتمكين هذه المؤسسة العمومية من كل فرص النجاح من أجل استعادة دورها وضمان ديمومتها.

كما طالب السادة النواب مدّهم بنسخة من مخطط الأعمال الذي تم تقديمه إلى رئاسة الحكومة حول إعادة تأهيل ديوان الأراضي الدولية.

وفي نهاية الجلسة عبّر ممثلو رئاسة الحكومة عن تفاعلهم الإيجابي مع مقترح هذا القانون، مشيرين إلى أنّ الحسم في مسألة التوجه نحو إعادة تأهيل ديوان الأراضي الدولية أو حلّه وتصفية أصوله يتوقف وما تقتضيه المصلحة العليا للبلاد التونسية.

I- قرار اللجنة:

قررت اللجنة مواصلة النظر في مقترح هذا القانون بعقد جلسة استماع إلى ممثلين عن وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية خلال الأسبوع المقبل.

رئيس اللجنة: بلال المشري

مقرر اللجنة: مريم الشريف